الأنباء
الثلاثاء 22 مارس 2016

خلال كلمة ألقاها أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 134 المنعقد في عاصمة زامبيا (لوساكا)

الغانم: لا نستوعب تذرع إسرائيل بديموقراطية شكلية للتنكيل بالإنسان

رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ملقيا كلمته

حمود الحمدان خلال المؤتمر

د. خليل أبل

د. عودة الرويعي ومشعل العنزي

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم اليوم الاثنين انه لا يمكن للعالم ان يستوعب وجود كيانات كالكيان الاسرائيلي تمارس كل أشكال القمع والتنكيل والاقصاء ضد الانسان بحجة ان تلك الكيانات تتمتع بشكلها الديموقراطي.

جاء ذلك في كلمة للغانم امام مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 134 المنعقد في عاصمة زامبيا (لوساكا) تحت عنوان «تجديد الديموقراطية ـ منح صوت للشباب».

وأضاف الغانم ان «ما يقلق هو ذلك الاستقرار الجمعي على فكرة انه مادام كان هناك شكل مؤسسي راسخ للحكم الديموقراطي فان أي ممارسة لتلك المؤسسة حتى لو كانت مناقضة لكل مفاهيم الديموقراطية هو أمر يمكن التعايش معه وشرعنته».

وتابع «هنا تكمن المعضلة والمفارقة حيث ان تلك المؤسسات التي نسعى الى حمايتها وصونها وتجديدها خلقت لترسيخ جوهر الحكم الديموقراطي وفلسفته القائمة على التسامح والمساواة والعدل وصيانة حقوق الانسان»، وانه متى ما تحولت او حادت عن تلك الأهداف فإن خطرها يصبح اكبر وأعظم.

وخاطب الغانم الحضور قائلا «ان ما يحز في النفس ويبعث على القنوط ويدفع بالشعور حول عبثية كل دعوات التجديد الديموقراطي هو مجرد استذكار عابر لما يحدث في الاراضي الفلسطينية المحتلة».

وتابع الغانم «نتحدث عن الديموقراطية وتجديدها وعن انخراط الشباب وننسى ان المفهوم الديموقراطي هو مفهوم حقوقي قبل كل شيء.. مفهوم يتعلق بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية المختلف والأقليات وغيرها من مفاهيم».

وتساءل رئيس مجلس الامة «أين تلك العناوين مما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟»، مضيفا «أنا لا أتحدث هنا عن صراع مسلح عابر أو بؤرة توتر وقتية، أنا أتحدث عن ظلم مستمر لأكثر من سبعين عاما».

وقال «ان أي حديث عن مساواة وعدل وحقوق انسان هو كلام ساقط.. عندما نستدعي المشهد المنكوب في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

واضاف «بدءا من العناوين الكبرى المتعلقة بحق تقرير المصير وطمس الهوية الفلسطينية والتشويه الديموغرافي ومسخ جغرافية الأرض والاستيطان واللاجئين وانتهاء بالمشاهد اليومية والعناوين الفرعية المتعلقة بمشاهد القتل والايذاء اليومي.. فنحن أمام كل ما يناقض الجوهر الحقوقي للمفهوم الديموقراطي».

وتساءل «هل توجد ندية ومساواة وتعادل في مشهد يومي لشاب فلسطيني يحمل حجرا أو سلاحا أبيض ليدافع عن بيته أو بستانه أو مدرسته أمام جنود مدججين بأسلحة القتل الآلية».

وأشار الى ان «المفارقة ان هذا الجندي المغتصب تتم شرعنة افعاله الاجرامية عبر برلمان منتخب فيصبح مدافعا شرعيا أمام هذا الفلسطيني الذي يتم تصويره على انه ارهابي، فهل توجد صورة ومعادلة أكثر عبثية من هذه التي أتحدث عنها؟».

واعتبر الغانم ان التسلح بالشكل الديموقراطي لفعل ما هو مناقض لفلسفة الديموقراطية أمر ينم عن سقوط مفاهيمي وأخلاقي وثقافي، مبينا «ان الجميع وللأسف يريد أن يطمس حقيقة ان هذا الشاب الفلسطيني مسلوب من سلاحه الآلي لكن المجتمع الدولي ينسى ان هذا الشاب مسلح بحقه في الدفاع عن بيته وأرضه وممتلكاته وأهله ومسلح بقرارات من مجلس الأمن مضى على صدورها أكثر من خمسين عاما ومسلح بمئات من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومسلح ببيانات الأنروا والفاو واليونيسيف ومسلح بكل اتفاقيات جنيف الحقوقية الانسانية التي تكفل حقه الطبيعي والفطري في العيش بسلام وأمن على أرضه وأرض أجداده وحقه في اقامة دولته وتقرير مصيره».

وأضاف «وأمام كل تلك الأسلحة الأخلاقية التي يتسلح بها الفلسطيني هناك في المقابل ذاك الجندي الاسرائيلي المسلح ببندقية يقوم الكنيست العنصري كبرلمان ديموقراطي منتخب بشرعنة اطلاق رصاصه المميت على كل حي أو جماد».

وقال الغانم «ان الارهاب التقليدي وارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل، وجهان لعملة واحدة يتعيشان على بعضها البعض وكلاهما يستخدم الآخر لخلق الاعذار والتبريرات الواهية لشرعنة الارهاب».

واستعرض الغانم عددا من الانتهاكات الحقوقية التي صادق عليها الكنيست الاسرائيلي محملا المجتمع الدولي المسؤولية الاخلاقية في التصدي لتلك الانتهاكات ووضع حد لها.

وفيما يلي النص الكامل لكلمة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد باتريك ماتيبيني

رئيس مجلس الامة بجمهورية زامبيا الصديقة

معالي السيد صابر شودري

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

الإخوة أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود البرلمانية

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ليس بوارد أن أستغل هذه الدقائق المعدودة لأبحث بالتفصيل الجوانب التي نرى ضرورة ان يشملها التجديد الديموقراطي والعناصر التي من شأنها بث روح جديدة في مفاهيم الحكم الديموقراطي.

وحتى أكون صريحا فانا اليوم لست معنيا بالتحدث عن الجوانب المتعلقة بالشكل الديموقراطي، طرق الحكم وسائل المشاركة مؤسسات الحكم والتعبير الديموقراطي آليات الاقتراع وأشكال البرلمانات وصلاحيات النواب، بل أجد نفسي ملزما بالتحدث عن المضمون الديموقراطي عن تلك الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالديمقراطية عن مخرجات الحكم الديموقراطي كطريقة عيش هي الأقرب الى مفهوم حقوقي قبل كل شيء مفهوم يتعلق بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية المختلف والأقليات وغيرها من مفاهيم.

أين تلك العناوين مما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟

أنا لا أتحدث هنا عن صراع مسلح عابر أو بؤرة توتر وقتية أنا أتحدث عن ظلم مستمر لأكثر من سبعين عاما. ان أي حديث عن مساواة وعدل وحقوق انسان هو كلام ساقط ومنقوض عندما نستدعي المشهد المنكوب في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدءا من العناوين الكبرى المتعلقة بحق تقرير المصير وطمس الهوية الفلسطينية والتشويه الديمغرافي ومسخ جغرافية الأرض والاستيطان واللاجئين انتهاء بالمشاهد اليومية والعناوين الفرعية المتعلقة بمشاهد القتل والايذاء اليومي.. فنحن أمام كل ما يناقض الجوهر الحقوقي للمفهوم الديموقراطي.

واني أتساءل أيها السادة هل توجد ندية ومساواة وتعادل في مشهد يومي لشاب فلسطيني يحمل حجرا أو سلاحا أبيض ليدافع عن بيته أو بستانه أو مدرسته أمام جنود مدججين بأسلحة القتل الآلية.

ألأن هذا الجندي المغتصب تمت شرعنة افعاله الاجرامية عبر برلمان منتخب بصبح اذن مدافعا شرعيا أمام هذا الفلسطيني الذي يتم تصويره على انه ارهابي.

هل توجد صورة ومعادلة أكثر عبثية من هذه التي أتحدث عنها؟.

ان التسلح بالشكل الديموقراطي لفعل ما هو مناقض لفلسفة الديموقراطية، أمر ينم عن سقوط مفاهيمي وأخلاقي وثقافي.

ان الجميع وللأسف يريد أن يطمس حقيقة ان هذا الشاب الفلسطيني مسلوب من سلاحه الآلي نعم لكن المجتمع الدولي ينسى ان هذا الشاب مسلح بحقه في الدفاع عن بيته وأرضه وممتلكاته وأهله. مسلح بقرارات من مجلس الأمن مضى على صدورها أكثر من خمسين عاما. مسلح بمئات من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. مسلح ببيانات الأنروا والفاو واليونيسيف.

مسلح بكل اتفاقيات جنيف الحقوقية الانسانية التي تكفل حقه الطبيعي والفطري في العيش بسلام وأمن على أرضه وأرض أجداده وحقه في اقامة دولته وتقرير مصيره.

وأمام كل تلك الأسلحة الأخلاقية التي يتسلح بها الفلسطيني هناك في المقابل ذاك الجندي الاسرائيلي المسلح ببندقية يقوم الكنيست العنصري كبرلمان ديموقراطي منتخب بشرعنة اطلاق رصاصه المميت على كل حي أو جماد، هذا الكنيست المتشدق بالعنوان الديموقراطي والموجود بيننا في هذا المحفل الدولي الحر للأسف هو ذاته الذي يصادق الصيف الماضي على قانون بسجن اي فلسطيني يرمي حجرا الفترة تصل الى 20 عاما فقط لأنه يدافع عن ارضه وبيته.

هو الكنيست المتلبس بالرداء الديموقراطي الذي يصادق على قانون «نزع المواطنة» الموجه الى فلسطيني الداخل الذين يعيشون في غزة حيث توجد زوجاتهم لأنه لا يحق لهن الالتحاق بأزواجهم في الداخل الفلسطيني.

هو الكنيست الذي يحاول عبر قانون عبثي شرعنة منع زيارة آلاف السجناء والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

هل نتحدث هنا عن أين تصطف المفاهيم الإنسانية؟

مشكلة المجتمع الدولي انه يرى بعينه أين تصطف جماعات السلام والخضر وحماية البيئة ومنظمات حقوق الانسان ومتطوعو ودعاة السلام في العالم... انه يرى كل هؤلاء متضامنين مع حقوق الشعب الفلسطيني. لكن.. هذا غير مهم مادامت اسرائيل تقدم نفسها على انها بلد ديموقراطي، وباسم هذه الديموقراطية يتم تقنين وشرعنة كل الأعمال الاجرامية التي تناقض كل المفاهيم. أيها الحضور..

لابد من عمل ما سياسي وشرعي وحقوقي وقانوني ولائحي لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني.

على العالم أن يبعث برسالة واضحة جلية مفادها ان الشرعية الدولية قائمة وذات مخالب وانه بإمكان العمل السياسي السلمي الشرعي ان يوقف آلة القتل الاسرائيلية.. عدا ذلك نحن نمضي الى المجهول.. الى المناطق الموحشة.. ونحن نهيئ الارض لتسود البدائل التي لا احد يعلم الى أين ستمضي بنا. ان الارهاب التقليدي وإرهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل وجهان لعملة واحدة يتعيشان على بعضها البعض وكلاهما يستخدم الآخر لخلق الاعذار والتبريرات الواهية لشرعنة الارهاب.

أنا أضع الجميع أمام مسؤولياته الأخلاقية أملا في تحرك ما ينهي عجلة الدم النازفة على مدى ستين

الحمدان: الكويت في الصف الأول لمكافحة الإرهاب

اكد امين صندوق الشعبة البرلمانية النائب حمود الحمدان التزام الكويت بالعمل الى جانب شركائها الاقليميين والدوليين في مكافحة الارهاب.

وأضاف الحمدان، خلال كلمة القاها في اجتماع اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالسلم والأمن الدوليين على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 134 الذي يعقد في عاصمة جمهورية زامبيا (لوساكا)، «ان الكويت تقف في الصف الأول لمكافحة الارهاب وتدعم الجهود الدولية الرامية لاستئصال هذا المرض السرطاني من الجسد الدولي».

وأضاف ان هذا الموقف ينطلق من استراتيجية صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد القائمة على مبدأ ان الارهاب لا دين له والتي من خلالها صادقت الكويت حكومة وبرلمانا على عدة اتفاقيات من أبرزها الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الارهاب والاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب. وقال ان مجلس الأمة الكويتي اصدر عدة قوانين متعلقة بمكافحة الارهاب بمختلف أشكاله كقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الذي يجرم كل من يستخدم شبكة الانترنت للترويج والاتصال مع شخص او منظمة ارهابية، اضافة الى قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب الذي جرم أي نوع من أنواع تمويل الارهاب. وذكر «ان انتشار النشاط الارهابي وتهديداته أصبحت واقعا تتلمسه الكثير من شعوب العالم في حياتها اليومية وأصبحت يده الآثمة تطال مختلف الأقاليم دون ان تقف عند حدود دولة معينة، كما ان المجموعات الارهابية لم تقتصر على ممارسة العنف البشري من خلال الطرق والوسائل التقليدية بل استغلت جميع الوسائل المتاحة أمامها لتنفيذ نشاطها الارهابي والترويج له، لاسيما من خلال وسائل تبادل المعلومات الحديثة الأمر الذي مكنها من بث سمومها وتجنيد عناصر تابعة لها حيث ما شاءت». وأضاف «ان الارهاب لا يستهدف فقط المؤسسات والمجتمع المدني بل يستهدف ويهدد حقوق الأفراد وحرياتهم الاساسية حيث تقوم الجماعات الارهابية بارتكاب جرائم بشعة لا تضع اي اعتبار لحق الفرد في المعتقد والرأي والحياة مما جعل تلك الجماعات تحكم السيطرة على مناطق نفوذها والسيطرة على مناطق جديدة من خلال بث الخوف والرعب في النفوس في الوقت ذاته الذي يحاول فيه أصحاب القرار الدولي الوصول الى مفهوم مشترك للإرهاب وسبل القضاء عليه». وأوضح ان الاحصائيات الدولية اثبتت حقيقة تزايد العمليات الارهابية الى خمسة أضعاف في غضون السنوات الأربع عشر السابقة، مشيرا الى انه تم تنفيذ ما يقارب 48 ألف عملية ارهابية مسجلة منذ العام 2000 حتى العام 2014 أودت بحياة مائة وسبعة آلاف انسان من مختلف أرجاء العالم. وشدد الحمدان على ضرورة ان يقوم البرلمانيون بدورهم تجاه هذا الملف من خلال حث الحكومات على تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بمكافحة الارهاب والسعي نحو اتخاذ اجراءات استباقية تحد من انتشار الارهاب وتعمل على تجفيف منابعه وموارده المالية. واختتم الحمدان كلمته قائلا «بات واجبا على جميع البرلمانيين وعلى رأسهم المنتسبين للاتحاد البرلماني الدولي ان يكثفوا الجهود في سبيل مكافحة الارهاب من خلال منهج يعتمد على اتخاذ تدابير استباقية تتناغم مع حقوق وحريات الأفراد المدنية»، مضيفا «انه لابد من تشريع القوانين ومعالجة اسباب التطرف التي تؤدي الى الانضمام الى الجماعات الارهابية».

الشايع يشيد بجهود الكويت البرلمانية الدولية

أشاد وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية النائب فيصل الشايع امس بنجاح جهود ومساعي الكويت في اعادة برلمان جمهورية جزر القمر الى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي، مباركا في الوقت ذاته عودة البرلمان المصري الى عضوية الاتحاد.

وقال الشايع في تصريح صحافي على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اعمال الدورة الـ 134 لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي انه تم الاستماع ومناقشة العديد من الآراء خلال اجتماع المجلس الحاكم اثمرت عن الموافقة على عودة برلماني مصر وجزر القمر الى الاتحاد.

وأضاف ان الاجتماع تناول مناقشة تقرير رئيس الاتحاد، اضافة الى مناقشة الوضع المالي للاتحاد واعتماد ميزانية السنة المالية 2016/2015.

وكشف الشايع عن طرح بندين طارئين للنقاش خلال الجلسة العامة للمؤتمر من قبل السودان وفرنسا وتم اعتماد البند الفرنسي المتعلق بالأطفال المشردين حول العالم وذلك بعد الحصول على موافقة الاغلبية.

وأضاف ان عدد الاطفال المشردين يبلغ حوالي 230 مليون طفل يعيشون بلا هوية وبلا ملجأ، وهو الامر الذي يتطلب وجود تشريعات وقوانين واتفاق برلماني دولي تهتم بهذا الجانب.

أبل: ضرورة عدم تأثير العولمة على ثقافات الشعوب

شدد عضو الشعبة البرلمانية بمجلس الأمة النائب د.خليل عبدالله أبل أمس على ضرورة العمل على ألا تؤثر العولمة على الخصوصيات الثقافية للأمم المختلفة ومنع إيجاد حالة من الذوبان الثقافي لبعض شعوب العالم. جاء ذلك خلال مداخلة للدكتور ابل خلال مشاركته في اجتماع اللجنة الدائمة الثانية المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 134 المنعقد في العاصمة الزامبية لوساكا.

وقال أبل ان الاجتماع ناقش مشروع قرار حول ضمان الحماية الدائمة ضد دمار وتدهور التراث الثقافي المادي وغير المادي للبشرية الى جانب عدد آخر من القضايا التي تؤثر على التنمية والاقتصاد ومنها النزاعات والحروب وانتشار الإرهاب والتغير المناخي. وأضاف انه بين خلال الاجتماع ان هناك أسبابا أخرى تؤدي الى دمار وتدهور التراث الثقافي للشعوب ومنها العولمة التي باتت تؤثر على خصوصية هذه الثقافات. وذكر انه أكد على أهمية تضمين القرارات المتعلقة بالعولمة والتكامل الاقتصادي العالمي نوعا من الضمانات التي تحفظ خصوصية ثقافات الشعوب والحضارات المختلفة بحيث لا تسود ثقافة واحدة على بقية الثقافات. وقال: «لابد من العمل على تمكين بعض الدول الفقيرة التي تفتقد الموارد المالية والاقتصادية من تلقي أنواع من الدعم المالي واللوجستي لحفظ تراثها الثقافي بجميع فروعه وأنواعه سواء كان ذلك عن طريق اليونسكو أو عن طريق أي كيان أممي آخر».

الرويعي: المرأة في الكويت تحظى بحقوقها الدستورية ويحميها الشرع والقانون ولا تخضع للترهيب

اكد امين سر الشعبة البرلمانية الكويتية النائب د.عودة الرويعي امس ان المرأة في الكويت تحظى بحقوقها الدستورية في المشاركة السياسية الفعالة وهي مصانة شرعيا وقانونيا ولا تخضع لأي شكل من اشكال الترهيب.

وقال د.الرويعي، في تصريح صحافي عقب مشاركته في اللجنة الدائمة الثالثة المعنية بالديموقراطية وحقوق الانسان على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 134 المنعقد في العاصمة الزامبية لوساكا، ان الكويت بامتدادها العربي والإسلامي مكنت المرأة من ممارسة حقوقها السياسية لوجود تشريعات في الدين الاسلامي وممارسات تاريخية تحفظ لها هذه الحقوق.

وأشار الى الاستبيان الذي نظمه القائمون على المؤتمر حول العنف ضد المرأة والأساليب التي تستخدم ضدها من ترهيب وابتزاز عند رغبتها في العمل السياسي والذي تضمن نحو 50 بندا تتعلق بأشكال العنف والترهيب التي تمارس ضدها، مبينا ان ايا من هذه البنود لا ينطبق على وضع المرأة في الكويت.

وذكر ان النقاش في موضوع تمكين المرأة من المشاركة السياسية الفعالة مع المسؤولية المشتركة بينها وبين الرجل متجدد نظرا للاختلافات الثقافية والتاريخية بين الشعوب «إلا ان الايمان بحقوق المرأة السياسية وتمكينها يختلف من شخص إلى آخر».

وأضاف ان المرأة كانت في دول كثيرة عبر التاريخ تتمتع بالكثير من الحقوق «إلا انه مع مرور الوقت وحدوث الكثير من التغيرات السياسية بدأت هذه الحقوق بالتدهور والتراجع مما دفع المرأة الى العمل من جديد للحصول على ما يتيسر لها من حقوق سياسية واجتماعية».

إعلان تذكيري

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية
للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015
يسر مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي (ش.م.ك.)
دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 ، و المقرر عقده في تمام الساعة 11:00 صباحاً من يوم الخميس الموافق 2016/03/31 في مقر وزارة التجارة و الصناعة الكائن في مجمع الوزارات – بلوك 1 – قاعة الدور الثاني .
و ذلك للنظر في البنود المدرجة بجدول الأعمال التالي ..

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

1 – سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه .
2 – سماع تقرير السادة / هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والمصادقة عليه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 .
3 – سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
4 – سماع تقرير الجهات الرقابية بشأن أية مخالفات تكون قد رصدتها تلك الجهات وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة .
5 – المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 .
6 – الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
7 – الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضائه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
8 – الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016
9 – الموافقة على تحويل نسبة 10% من صافي الأرباح لحساب الإحتياطي القانوني.
10 – الموافقة على تحويل نسبة 10% من صافي الأرباح لحساب الإحتياطي الإختياري.
11 – إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 .
12 – إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة .
13 – تعيين / إعادة تعيين السادة / أعضاء الهيئة الشرعية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
14 – تعيين / إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016 ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة إدارة حفظ الأوراق المالية لدى الشركة الكويتية للمقاصة الكائن في برج أحمد – شارع الخليج العربي – الدور الخامس
وذلك لإستلام :
نسخة من جدول الأعمال
إستمارة حضور / توكيل الجمعية العامة العادية

مجلس الإدارة

وثاق wethaq للتأمين التكافلي

للإستفسار يرجى الإتصال على 1841111
وفي حال عدم إكتمال النصاب القانوني يؤجل الإجتماع إلى موعد آخر يحدد من قبل مجلس إدارة الشركة

الشركة الكويتية المتحدة للدواجن

دعـــوة
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

يسر مجلس إدارة الشركة دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العامة والمقرر عقدها في تمام الساعة الحادي عشر والنصف صباح يوم الأحد الموافق 2016/4/3 وذلك في مقر وزارة التجارة والصناعة في مجمع الوزارات بلوك (1) الدور الثاني رقم الغرفة (1211) لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

وعلى السادة الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة

مجلس الإدارة